حروفها إنّما نخضع في شأنها للمأثور عن العرب وحده وليس ما نخضع له طائعين أو مرغمين إلا ذلك المأثور، وكل إجابة غير هذه فضول، وهزل، لا صواب فيه ولا جدّ، ولا أمانة. لم رفعت أواخر الكلمات ؟لم نصبت أو جرّت أو جزمت ؟لم كانت على وزن فَعل. أو فَاعَل . . . أو. . . . أو. . لم تقدمت في أسلوبها أو تأخرت ؟لم ذُكرْت أو حُذمت ؟لم كان هذا التعبير أبلغ وأقوى من ذاك؟ لم كان هذا أرق وأعذب؟. . . لم. . . لم. . . ؟لا شيء إلامجاراة العرب الفصحاء، والأخذ بمنهاجهم فيما نحن بصدده مع التصرف المحمود في حدود ذلك المنهاج، والتزام أصوله العامة بحيث نوائم بينه وبين حرية التصرف المأمونة. وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما هذه العلل والتعليلات المرهقة التي تطفح بها المراجع النحوية، وتضيق بها صدر المتعلمين وأوقاتهم ممن كتب ا عليهم الرجوع إلى تلك المطولات ;لاستخلاص بعض القواعد النحوية؟إن النظرة الْعَجَلى الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تَمُتّ إلى العقل والواقع بصلة ما، ولو كانت واهية. وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا أن ننبذها ونطهر النحو منها اللهم إلا ذلك النحو الصحيح الصادق الذي يسمونه: "علل التْنظير" يريدون به ما أشرنا إليه قَبْلاً حين ترفع آخر كلمة أو تنصبه أو تجره أو تجزمه وحين تجعل الكلمة على وزان معين، وتسلك بها في التركيب مسلكا خاصا. لم رفعتها ؟لأنهانظير زميلتها في الكلام العرب. ولم نصبتها أو جررتها أو جزمتها ؟لسبب السالف. ولم جعلتها على وزن كذا؟ولم قدمتها أو أخرتها ؟لم استخدمتها إداة استفهام أو حصر أو نفى أو مدح أو. . . ؟. . . ؟لأنّ نظريتها في كلام العرب كذلك. وإن شئت فقل لمن سألك: لم رفعت الفاعل والمبتدأ. . . ونصبت المفاعيل وأتبعت التوابع لأصحابها (المتبوعة)وجريت في المستثنى على كذا وفي اسم لاوالنواسخ. . وغيرها على كذا ؟لم أفعل ْذلك لشيء إلا لأنها نظيرة أخرى في كلام العرب جرت على هذا النمط الذي أسايره ولا علة إلا التنْظير. (أى قياس الشيء على نظيره).